

تقرير نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2020

حرصت ولاية تونس خلال سنة 2020 على مواصلة تنفيذ سياسة الدولة الهادفة إلى تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة منة خلال تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وتقديم المقترحات العملية لتكريس هذه الثقافة الجديدة.

1 - آليات تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:

• تحيين موقع الواب:

تواصل الولاية متابعة وتحيين موقع الواب ومتابعة النافذة التي تم تخصيصها للنفاذ إلى المعلومة حيث تم إدراج كل المعطيات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة من نصوص قانونية وتربيبية ومطبوعات وتقارير.

• تنظيم الأرشيف:

انطلقت مصلحة الأرشيف في تنظيم أرشيف الإدارة بطريقة يسهل معها إتاحة المعلومة إلى العموم حيث قامت بجرد وفرز الأرشيف الموجود بأغلب الدوائر .

• تحيين قرار التكاليف:

تم تحيين قرار تكاليف المُكَلَّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه وذلك بتعويض نائب المُكَلَّف وتم إحالة نسخة من القرار الجديد إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة في الأجل المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 .

• اللجنة الاستشارية:

تبعاً لما ورد بالفصل 36 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 تم إحداث لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة بمقتضى مقرر صادر عن والي تونس لتقديم الاستشارة في بعض المسائل والقضايا التي تُعرض على أنظار المُكَلَّف بالنفاذ وتتطلب مزيداً من التدقيق قبل اتخاذ أي قرار.

• التكوين:

- المشاركة في اليوم الوطني تحت عنوان "آليات جديدة للحوكمة والتمويل المبتكر لمبادرة خاصة شاملة" نظمتها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل وذلك يوم الجمعة 14 أوت 2020 بنزل "OCEANA" بالحمامات.
- المشاركة في دورة تكوينية في مجال "النفاز إلى المعلومة" بالمدرسة الوطنية للأمن الوطني بصلامبو أيام 15 و16 و17 ديسمبر 2020 نظمتها إدارة التكوين بوزارة الداخلية.
- المشاركة في دورة تدريبية حول "النفاز إلى المعلومة" نظمتها هيئة النفاز إلى المعلومة بالتعاون والشراكة مع مجلس أوروبا وذلك يوم الجمعة 18 ديسمبر 2020 بنزل "لايكو" بتونس.

2 - معالجة مطالب النفاز:

• الإجراءات المعتمدة للنظر في مطالب النفاز:

تتمثل عملية النفاز إلى المعلومة في الإجراءات التالية:

- 1 - قبول المطالب
← مباشرة مقابل وصل إيداع
← عن طريق مكتب الضبط
← عن طريق الفاكس
← عن طريق البريد الإلكتروني

2 - تسجيل المطالب في دفتر خاص

3 - دراسة المطالب

4 - توجيه المطالب إلى الدائرة المعنية

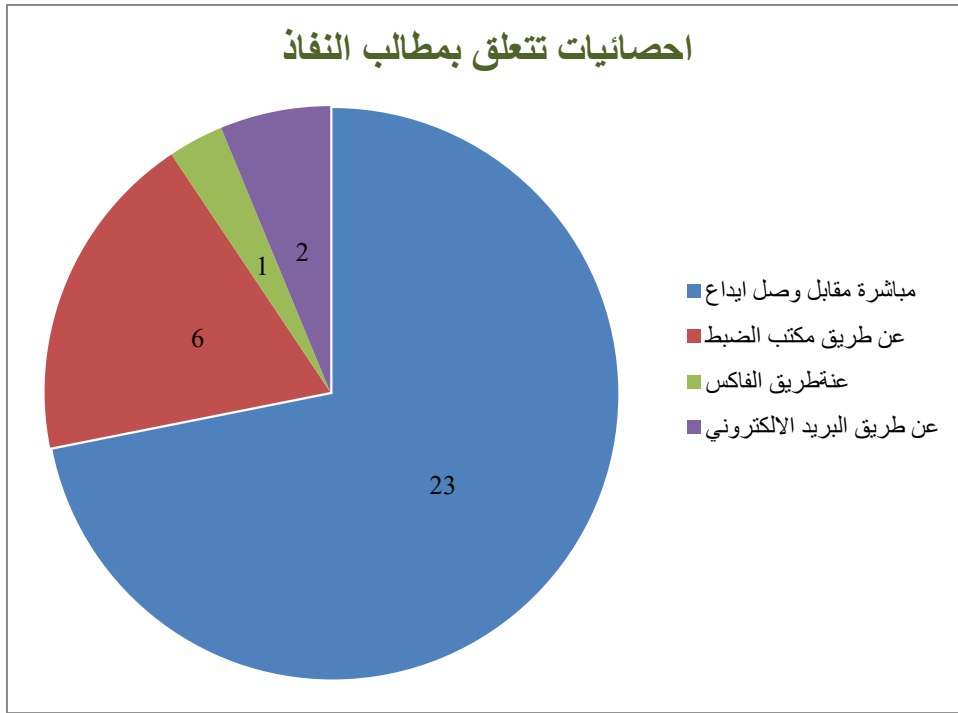
5 - تلقي الإجابة على المطالب وإعادة صياغتها وإفادة الطالب بمحتواها سواء بتمكينه من المعلومة أو عدمها.

• إحصائيات تتعلق بمطالب النفاز:

مباشرة مقابل وصل إيداع	عن طريق مكتب الضبط	عن طريق الفاكس	عن طريق البري الإلكتروني
23	6	1	2
المجموع:			32

وردت سنة 2020 على خلية النفاذ إلى المعلومة 32 مطلباً موزعين كآآتي:

تمّ تمكين 25 طالب نفاذ من المعلومة وتمّ رفض 7 مطالب نفاذ لعدم الاختصاص أو لعدم توفر المعلومة.



• مطالب التظلم:

ورد على خلية النفاذ إلى المعلومة مطلب تظلم وحيد تمت الإفادة عليه .

* القضايا المرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة:

تمّ رفع ثلاث قضايا لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة للطعن في قرار عدم تمكينهم من المعلومة تمّ تمكين الهيئة من الوثائق والملحوظات المطلوبة ونحن بانتظار مآلها.

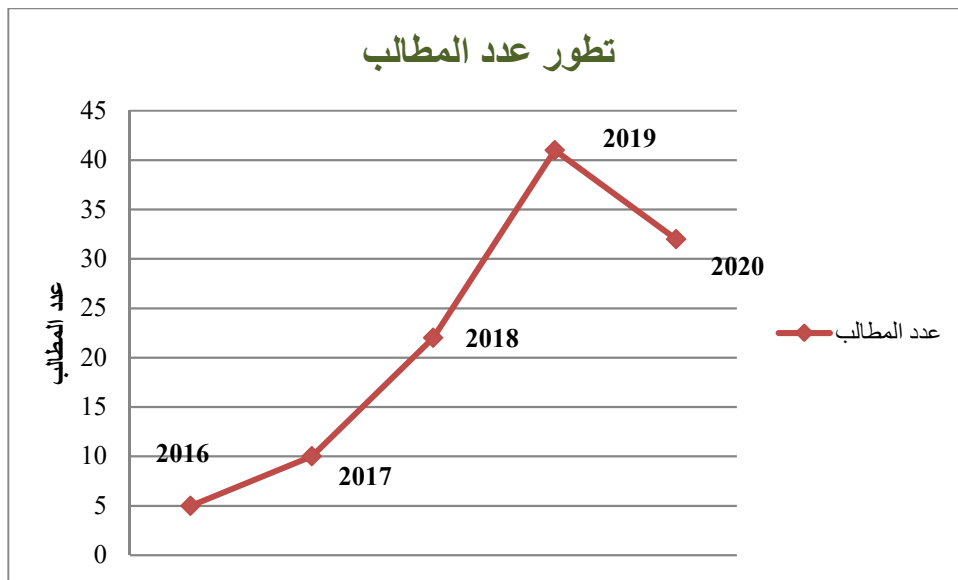
كما راسلت الهيئة الولاية للإدلاء بملاحظاتنا بخصوص قضية رفعها سائق تاكسي جماعي ضدّ وزارة النقل حول تحديد مسالك خطوط سيارات التاكسي الجماعي وتمت إفادة الهيئة بالمطلوب.

- أعلمتتا هيئة النفاذ إلى المعلومة بقرارها في القضية عدد 2019/722 المتعلقة بالدعوى المرفوعة لديها ضدّ والي تونس وذلك بختم القضية لإنعدام ما يستوجب النظر فيها.

- كما أحالت علينا نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 2019/1361 للإعلام بعد أن رفضت دعوى مرفوعة ضدّ والي تونس.

• تطوّر عدد مطالب النفاذ:

السنة	عدد المطالب
2016	5
2017	10
2018	22
2019	41
2020	32

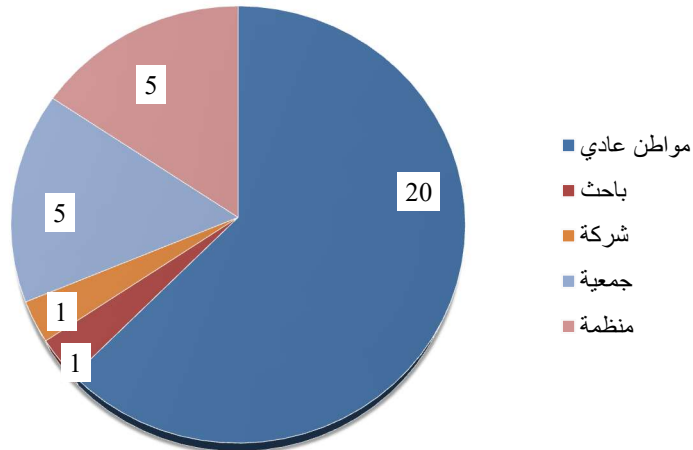


من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعاً هاماً في عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ إلى المعلومة في الفترة الممتدة بين سنوات 2016 و2019 ، في حين شهدت المطالب تراجعاً ملحوظاً سنة 2020 (32 مطلباً) يُمكن تفسيره بالوضع الصحي الذي عاشته ولازالت تعيشه البلاد مما أدى إلى عزوف المواطن خاصة عن الاتصال بالإدارة خوفاً من العدوى.

طبيعة طالبي النفاذ:

العدد	طالب النفاذ
21	شخص طبيعي:
20	- مواطن عادي
1	- باحث
-	- طالب
-	- صحفي
-	- نائب
11	شخص معنوي:
1	- شركة
5	- جمعية
5	- منظمة
-	- إدارة
-	- حزب

طالبي النفاذ



3 -تقييم خطة العمل لسنة 2020 :

تتضمن خطة العمل التي أعدتها خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2020 هدفين اثنين: يتمثل الهدف الأول في تشريك إطارات وأعاون الولاية في تيسير عملية النفاذ إلى المعلومة من خلال القيام بدورات تكوينية وتحسيسية.

أما الهدف الثاني فيرمي إلى إبرام اتفاقيات شراكة من خلال انضمام ولاية تونس إلى برنامج الحكومة المفتوحة وإمضاء اتفاقية تعاون وشراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة.

بالنسبة للهدف الأول لم يتسنى للولاية القيام بأي دورة تكوينية أو تحسيسية بسبب جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على السير العادي داخل وخارج الإدارة.

بالنسبة للهدف الثاني، وقّعت الولاية في الانضمام إلى برنامج الحكومة المفتوحة من خلال موافاة وزارة الداخلية (الإدارة العامة للشؤون الجهوية) بمقترحاتها في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة التي ستمتدّ على سنتين 2021 و2022 . أما بخصوص إتفاقية التعاون والشراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة فسيقع إدراجها في خطة العمل لسنة 2021 .

4 -الصعوبات والمقترحات :

1-الصعوبات:

-عدم وضع الآليات الضرورية لتفعيل القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 حول الحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

-عدم استكمال كامل المنظومة القانونية للشفافية (منظومة تصنيف الوثائق الإدارية ومقرّر وزير المالية المتعلق بضبط التكاليف...)

- عدم أفراد هيكل داخلي خاص بالنفاذ تُعهد إليه مهمة تنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة مما أدى إلى عدم وضوح مهامّ المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية المُلقاة على عاتقه مع عدم تفرّغه الكلي.

- عدم تخصيص انتدابات جديدة بعنوان خطة مكلف بالنفاذ.

- عدم صدور القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

- عدم الانطلاق في عملية تحيين بعض المعلومات الموجودة على موقع واب الولاية لضمان تقديم معلومة موثوق بها للمواطن.
- الرفض السيكولوجي لمنح المعلومة باعتبار أنّ العديد من الأعوان يعتقدون أنّ المعلومة ملكا لهم أو بحجّة سريّتها.
- غياب الإمكانيات المالية للقيام بدورات تحسيسية وتكوينية في مجال النّفاذ إلى المعلومة.
- غياب الوعي بأهميّة النشر الاستيعابي للمعلومة.
- عدم الوعي بأنّ النّفاذ إلى المعلومة هو معيار لمدى شفافية الإدارة.

2- المقترحات:

- إستكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ.
- دعم مصلحة الأرشيف بانتداب أعوان مختصين في الأرشيف حتى يتمّ التسريع في عملية استكمال الأرشيف.
- الحرص على تركيز منظومة إلكترونية للأرشيف والتصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.
- ضرورة النظر في تخصيص إعمادات بالميزانية خاصة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بهدف تكريس هذا الحق على المستوى العملي وخاصة فيما يتعلّق بالنشر الاستيعابي للمعلومة وتكوين الإطارات والأعوان في مجال النفاذ إلى المعلومة.
- القيام بتقييم دوري حول مدى تكريس حق النفاذ من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام قانون النفاذ.

أمّا بالنسبة للنّفاذ بالولاية ولتجاوز الإشكاليات، نقترح:

- الإسراع في استكمال إجراءات تحيين المعلومات الموجودة على موقع الواب الخاص بالولاية.
- نشر ثقافة النّفاذ إلى المعلومة عن طريق دورات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان ولاية تونس ومعتمدياتها.
- إمضاء اتفاقية تعاون وشراكة مع هيئة النّفاذ إلى المعلومة لنشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة.

